

أثر قواعد السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

The Impact of Financial Policy rules on the Indicators of Monetary Stability in the Iraqi Economy for the period (2004-2023)

م.د. حسين كلف عزيز⁽¹⁾ م.د. كوثر كريم عبد الرزاق⁽²⁾ م.د. مصطفى حسين عبد العالي⁽³⁾

mabdulali@uowasit.edu.iq

kabdulrazak@uowasit.edu.iq

haziz@uowasit.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص:

تؤدي قواعد السياسة المالية دوراً حاسماً في ضمان الاستقرار النقدي عن طريق تقديم المساعدة للبنوك المركزية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على التضخم، وإدارة سعر الصرف من أجل المحافظة على استقرار الأسعار.

يهدف البحث إلى تحليل أثر قواعد السياسة المالية على الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي وبالاعتماد على بيانات ربع سنوية للمدة (2004-2023) وباستعمال منهجية التكامل المشترك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزع (ARDL)، وتوصل البحث هناك علاقة تكاملية طويلة الأمد بين قواعد السياسة المالية (نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفائض أو عجز الموازنة إلى النفقات الرأسمالية) وبين مؤشر التضخم المعبر عن الاستقرار النقدي بوصفه متغيراً داخلياً في الأمد الطويل، ووجود علاقة توازن طويلة الأمد بين قواعد السياسة المالية (نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فائض أو العجز الموازنة إلى النفقات الرأسمالية) وبين مؤشر سعر الصرف المعبر عن الاستقرار النقدي بوصفه متغيراً خارجياً في الأمد الطويل.

واهم ما أوصى به البحث لتحقيق الاستقرار النقدي، لا بد من تطبيق صارم لقواعد السياسة المالية، مقترناً بتنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات غير النفطية، مما يسهم بشكل فعال في تقليل الضغط على الاحتياطيات الأجنبية، ويقلل الحاجة المتكررة لبيع العملات من خلال نافذة البيع.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار النقدي، قواعد السياسة المالية، تطبيق منهجية (ARDL).

Abstract:

The rules of fiscal policy play a crucial role in ensuring monetary stability by providing assistance to central banks to take the necessary measures to control inflation and manage the exchange rate in order to maintain price stability.

The research aims to analyze the impact of financial policy rules on monetary stability in the Iraqi economy, based on quarterly data for the period (2004-2023) and using the joint integration methodology through the application of the self-regression model with distributed slowdowns (ARDL), and the research found there is a long-term complementary relationship between the rules of financial policy (the ratio of revenue to GDP, the ratio of debt to GDP, budget surplus or deficit to capital expenditures) and the inflation index expressing monetary stability as an internal variable in the long term, and the existence of a long-term equilibrium relationship between the rules of financial policy (the ratio of public expenditure to GDP, the ratio of revenues to GDP, the debt-to-GDP ratio, budget surplus or deficit to capital expenditures) and the exchange rate index expressing monetary stability as an external variable in the long run.

The most important thing that the research recommended to achieve monetary stability is strict application of fiscal policy rules, coupled with diversification of the economy and increasing non-oil exports, which effectively contributes to reducing pressure on foreign reserves and reduces the frequent need to sell currencies through the sales window.

Keywords: monetary stability, fiscal policy rules, Applying the ARDL methodology.

المقدمة:

يعد الاستقرار النقدي من أهم أهداف راسمي السياسة النقدية في البلد؛ نظرا للأثر الذي يتركه في تحقيق أهداف المجتمع من خلال تأثيره على النظام الاقتصادي للمستوى الداخلي من حيث معدلات التضخم، ولا يقتصر تأثير الاستقرار النقدي في المستوى الداخلي في النظام الاقتصادي، بل يمتد تأثيره على المستوى الخارجي من خلال سعر الصرف؛ لأن سعر الصرف هو أداة حيوية تربط الاقتصاد الداخلي بالخارجي والتغيرات في سعر الصرف لها آثار عميقة على الاقتصاد مؤثرا في مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية؛ إذ يؤثر على قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، مما يؤثر على تكلفة الواردات وتنافسية الصادرات، ويؤدي إلى تغييرات في أسعار السلع والخدمات، ومن ثم تؤثر على استقرار الأسعار، وعلى الثقة في الاقتصاد، مما يؤثر على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المهمة.

وتسهم قواعد السياسة المالية في توجيه السياسات المالية الحكومية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التحديات لتصحيح مسار الاقتصاد؛ يعمل على تقييد الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات، وتقليل الدين العام، وتقليل العجز في الموازنة العامة، والحد من التضخم، وتحفيز النمو الاقتصادي، مما يسهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وعلية قواعد السياسة المالية تسهم في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تطبيق قواعد مالية صارمة عبر الحد من الإنفاق الحكومي المفرط، مما يسهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد، ويقلل من الضغوط التضخمية، ومن جهة أخرى، يعزز الاستقرار النقدي من فعالية السياسات المالية ويسهم في تحقيق أهدافها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أن تحقيق الاستقرار النقدي هو الهدف الجوهري لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية؛ إذ يسعيان معاً إلى تحقيق توازن اقتصادي يحافظ على قيمة العملة ويقلل من تقلبات الاقتصاد.

مشكلة البحث: تدور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي: ما أثر قواعد السياسة المالية في دعم الاستقرار النقدي وتجذب الأزمات في الاقتصاد العراقي بعد جرة الإصلاح المالي والنقدي بعد أحداث عام 2003 التي تمثلت بصدر قانون البنك المركزي رقم (56) وقانون المصارف (14) لعام 2004، علاوة إلى قانون سوق للأوراق المالية رقم (74) لنفس العام؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أن تحسين قواعد السياسة المالية سيُعزز الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث: يسعى البحث إلى استعراض مفاهيم قواعد السياسة المالية والاستقرار النقدي وبيان أهميتها، فضلاً عن تحليل وقياس أثر قواعد السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي فيما يتعلق بالإطار النظري لكل من قواعد السياسة المالية والاستقرار النقدي، وعلى المنهج الاستدلالي الذي يعتمد على الأسلوب الكمي القياسي؛ لتحديد أثر قواعد السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

بعض الدراسات السابقة:

فيما يتعلق ببعض الدراسات السابقة التي تناولت قواعد السياسة المالية والاستقرار النقدي، اجراء (Mohammad Mohidul Islam, 2024) دراسة بعنوان "Impacts of Monetary and Fiscal Policies on Price and Currency Stability in Bangladesh" من أجل معرفة تأثير السياسات النقدية والمالية على التضخم وسعر الصرف في بنغلاديش في ضوء التضخم المرتفع وأزمة العملة بالاعتماد على بيانات سنوية من عام 1991 إلى عام 2022 ؛ لفحص قدرة السياسات النقدية والمالية على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال إدارة التضخم وتقلبات العملة، وأستعمل منهج اختبار حدود ARDL، وتكشف نتائج الدراسة أن السياسات النقدية والمالية تؤثر بشكل كبير على إدارة التضخم؛ إذ إن زيادة المعروض النقدي والإنفاق الحكومي يؤثران بشكل إيجابي على التضخم، ولا تقدم الدراسة دليلاً على أن السياسات النقدية والمالية تؤثر بشكل كبير على استقرار سعر الصرف.

بينما قام كل من (فيصل غازي فيصل وآخرون، عام 2023) بالدراسة الموسومة "تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها على الاستقرار النقدي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020"، في هذه الدراسة حاول

الباحثون دراسة أثر مؤشرات الانضباط المالي على معامل الاستقرار النقدي بالاعتماد على بيانات ربع سنوية من خلال استعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة هناك علاقة طردية بين مؤشرات الانضباط المالي (نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطيات الأجنبية، وعرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي) وبين معامل الاستقرار النقدي، وعليه، إن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الانضباط المالي، مع التركيز على تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات غير النفطية؛ وذلك لتقليل الضغط على الاحتياطيات الأجنبية واستنزافها الناتج عن بيع العملات من خلال نافذة بيع العملة.

في المقابل، توصلت دراسة (ولد موسى إبراهيم، عام 2023) الموسومة بعنوان "قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في موريتانيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة 1986-2020" إلى عدة نتائج أهمها أن سعر الصرف الاسمي وسعر الفائدة يؤثران سلباً على معامل الاستقرار النقدي في المدى القصير، أما في المدى الطويل تؤثر بصورة إيجابية كل من سعر الفائدة ونمو الواردات على معامل الاستقرار النقدي، وعليه، يجب خلق بيئة مؤاتية للنشاطات الاقتصادية المختلفة داخل البلد مما يعزز الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.

كما تطرقت دراسة (بيداء رزاق حسين، 2018) الموسومة "أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2003-2016" تحليل أثر سعر النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي (التضخم، وسعر الفائدة، وسعر صرف الدينار العراقي) من خلال التغيرات التي تحدث في العوائد النفطية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن معامل الاستقرار النقدي لم يكن مستقراً نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما انعكس بصورة ركود في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، لذا يجب على العراق تنويع اقتصاده بعيداً عن الاعتماد المفرط على مصدر دخل واحد؛ وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية تحفز النمو في قطاعات متنوعة.

وهدفت دراسة (محمود داغر، وشاكر حمود صلال، 2017) "تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة 1990-2015" تسليط الضوء الى أهمية قواعد السياسة المالية في فرض الانضباط المالي، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز كفاءة السياسات المالية والنقدية في العراق، وأهم ما توصل إليه الدراسة أن الاضطراب المالي في العراق أثر بشكل رئيس على فاعلية السياسة النقدية؛ إذ أظهرت المدة الممتدة بين 1990-2015 هناك علاقة وثيقة بين الاضطرابات المالية في العراق وتقلبات المتغيرات النقدية الرئيسية، فارتفع العجز الحكومي خلال النصف الأول من هذه المدة، الذي تم تمويله بشكل كبير عن طريق الإصدار النقدي، أدى إلى تضخم حاد وانخفاض قيمة الدينار العراقي، وشهد النصف الثاني من الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في الإيرادات النفطية، مما دفع الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام مما أدى إلى الزيادة في عرض النقود دون سعر الصرف؛ تمكن البنك المركزي من الحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال نافذة عمليات بيع العملة الأجنبية.

يتميز هذه البحث الذي طُبّقَ على الاقتصاد العراقي عما سبقه من دراسات وأبحاث، بأنه شمل قواعد السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، في حين لم تكن الدراسات السابقة بالشمول نفسه، ويمتاز أيضاً هذا البحث بأنه استطاع أن يقيس أثر قواعد السياسة المالية على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي، ولم يكن هناك بحث أو دراسة سبقت إلى هذا الجانب، وباستعمال اختبار التكامل المشترك وفق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار النقدي وقواعد السياسة المالية

أولاً: مفهوم الاستقرار النقدي.

يرتبط مفهوم الاستقرار النقدي باستقرار (المستوى العام للأسعار، وسعر صرف)، وغيرها من أجل خلق بيئة اقتصادية مؤاتية للاستثمار وتعزز التجارة الخارجية من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة، فضلاً عن تحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحياته؛ إذ يهدف إلى استقرار الأسعار، إذ يجب أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلاشي حدوث الأزمات الاقتصادية، مما يتطلب الأمر تحقيق توازن بين القطاع السلعي والقطاع النقدي لاقتصاد بلد ما، من أجل تحقيق استقرار النقدي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾، لذا يمكن تعريف الاستقرار النقدي بأنه يعبر عن استقرار في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السلع والخدمات عبر مكان وزمان محدد في ظل سيادة حرية السوق، مما يعني تحقيق توازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي، وأي اختلال في هذا التوازن ينعكس على حدوث اختلال في الاستقرار النقدي⁽²⁾.

ثانياً: مؤشرات الاستقرار النقدي.

تتمثل المؤشرات الاستقرار النقدي بمتغيرات يمكن عن طريقها الحكم على استقرار الاقتصاد نقدياً لاقتصاد معين، فهناك مؤشرات متعددة تتعلق بوضع الاقتصاد داخلياً ومؤشرات تتعلق بوضع الاقتصاد خارجياً، لذا سنتناول التضخم بوصفه مؤشراً داخلياً، وسعر الصرف بوصفه مؤشراً خارجياً وعلى النحو الآتي:

1. **المؤشر الداخلي (التضخم):** فالتضخم هو ارتفاع عام ومستمر في مستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية معينة، إذ يعد مؤشر التضخم أحد المؤشرات الأساسية للاستقرار النقدي⁽³⁾، الذي يقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الذي يعد عبارة عن متوسط للتغيرات السنوية في أسعار عدد من السلع والخدمات⁽⁴⁾، الذي يعد مؤشر حيوي لصحة الاقتصاد؛ إذ يمكن من خلاله قياس معدل الزيادة في مستوى العام لأسعار السلع والخدمات، فارتفاع معدل التضخم يعني تآكل قيمة العملة وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين، أي أن المواطن سيشتري كمية أقل من السلع والخدمات بالمبلغ من المال نفسه، ومن ثم، سيخلق حالة عدم اليقين لدى المستهلك، فضلاً عن صعوبة اتخاذ القرارات للمستثمرين حول المستقبل، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن ارتفاع المعدلات التضخم ستزيد من تكلفة الاقتراض للأفراد والشركات من خلال

(1) خلف محمد حمد، يقين سماح صلاح، مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (50)، 2020، ص 287.

(2) عمر سعيدان، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي: دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009، ص 106.

(3) Bernard Bernier، Yves Simov، Initiation a la Macroeconomie، Dunod، Paris، 7emeedition، 1998، P:303.

(4) عبد الرحمن يسري احمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 141.

قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة، كل هذا سيولد بيئة اقتصادية غير مستقرة تنعكس بشكل سلبي على الاستقرار النقدي.

2. **المؤشر الخارجي (سعر الصرف):** يقيس قيمة عملة بلد ما مقارنة بعملات أخرى، فسعر الصرف هو عامل ديناميكي يتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية⁽¹⁾، وأن تقلبات سعر الصرف الكبيرة تؤثر على كل من (الصادرات والواردات، والتضخم، والاستثمار) ومن ثم يؤدي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار النقدي، فارتفاع قيمة العملة في بلد ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، ومن ثم، انخفاض التضخم، كما يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية مما يدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي، أما في حال انخفاض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي ينعكس على زيادة التضخم، فضلاً عن خلق بيئة الاقتصاد تكون طاردة للاستثمارات الأجنبية مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي ويضعف الاستقرار النقدي.

ثالثاً: مفهوم قواعد السياسة المالية:

تعرف القواعد المالية على أنها قيود طويلة الأمد تفرض على السياسة المالية، من خلال فرض مجموعة قيود عديدة على الموازنة العامة، ومن خلالها يتم رسم السياسة المالية التي لا يمكن تغييرها بشكل متكرر وذلك لوجود ضغط الإنفاق المفرط، لضمان الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الديون⁽²⁾، ويمكن تعريف القواعد المالية بالمعنى الواسع على أنها: مجموعة من اللوائح والقواعد التي بموجبها صيغت الموازنات العامة للبلدان، والموافقة عليها، ومن ثم تنفيذها، أما تعريفها بحسب المعنى فيعرفها على أنها: قيد دستوري فرض على السياسة المالية لوضع حدٍّ معين لمؤشر مالي على شكل رصيد للموازنة، أو الديون، أو الإنفاق العام، أو الضرائب التي تفرض على المواطنين⁽³⁾، وكذلك تساعد القواعد المالية الحكومات على تحقيق الانضباط المالي والأهداف المالية، إذ لا توجد قاعدة موحدة لجميع البلدان، وذلك لاختلاف اقتصادات تلك البلدان، وللقاعدة المالية خاصيتان رئيسيتان وهما:

الخاصية الأولى: ربط قرارات السياسة المالية التي تتخذها الهيئتان التشريعية والتنفيذية بالتغيرات الاقتصادية.

الخاصية الثانية: توجيه الإدارة المالية للسلطة التنفيذية من أجل تحقيق أهدافها، فتعمل القاعدة بوصفها مؤشراً ملموساً من أجل تحقيق ذلك⁽⁴⁾.

وتأتي القواعد المالية بأشكال متنوعة في حين أنها تشترك في خاصية فرض المعايير الكمية، إذ إن هذه المعايير قد تتعلق بتوازن الموازنة والإنفاق العام والإيرادات الحكومية، وللقواعد المالية قيود معروفة وهي تعسفية وغير طارئة،

(1) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص91.

2) Martine Guerguil, Fiscal Rules and Small States: A Brief Overview, IMF, 2013, P3.

3) Suzanne Kennedy and Janine Robbins, The Role of Fiscal Rules in Determining Fiscal Performance, Working Paper Department of Finance Canada, May 2003, p2.

4) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Fiscal rules –in Government at a Glance, 2013, P 88.

وقد تكون في بعض الأحيان دون المستوى الأمثل مما يؤدي إلى حدوث مشكلة خطيرة تتعلق بالاتساق الزمني، بمعنى ان الترتيبات الرسمية التي صممت لاحتواء الحالات الطارئة قد تعطي نتائج غير متوقعة⁽¹⁾.

رابعاً: أنواع قواعد السياسة المالية:

1- **قاعدة النفقات العامة:** يعبر عن النفقات العامة عما تقوم به الحكومة من إنفاق أعمال خلال مدة لا تزيد عن سنة، وضمن التخصيصات المقررة في الموازنة العامة، وتنص هذه القاعدة على وضع قيود على النفقات العامة، ويتم تحديد الإنفاق وفقاً لمعدلات النمو الاقتصادي، أي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة زمنية تتراوح بين (3-5) سنوات، تسهم هذه القاعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقييد الإنفاق أثناء مدة الازدهار الاقتصادي عندما ترتفع الإيرادات العامة وهذا ما تهدف إلى تحقيقه البلدان النامية⁽²⁾، وتتمثل قاعدة النفقات العامة بالمعادلة الآتية:

$$\text{قاعدة النفقات العامة} = \frac{\text{إجمالي النفقات العامة خلال عام واحد}}{\text{إجمالي الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

2- **قاعدة الإيرادات العامة:** يعبر عن الإيرادات العامة عن مدى إمكانية الدولة في الحصول على الأموال من خلال مواردها المختلفة خلال مدة لا تزيد عن سنة، كما وتحدد هذه القاعدة القيود العليا والدنيا للإيرادات من أجل الحد من الأعباء الضريبية الكبيرة، وتحسين تحصيل الإيرادات العامة؛ لأنها تمتاز بطابع دوري يتبع الدورات الاقتصادية رواجاً وانكماشاً؛ مما قد يكون من الصعب وضع القيود لتتميتها⁽³⁾، وتتمثل قاعدة الإيرادات العامة في المعادلة الآتية:

$$\text{قاعدة الإيرادات العامة} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات العامة خلال عام واحد}}{\text{إجمالي الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

3- **قاعدة الدين العام:** تهدف هذه القاعدة إلى تحديد الدين العام بشكل آمن ومناسب، وقد حدد الخبراء في صندوق النقد الدولي بأن نسبة الدين العام يجب أن لا تتجاوز (60%) من الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد من البلدان، إلا أنه لا يمكن اعتماد هذه النسبة كأساس للدين العام لكونها تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف العديد من العوامل والمتغيرات، وتكمن فاعلية قاعدة الدين العام في مدى إمكانية تحقيق هدف الدين ومتابعته، ويحدد حجم الدين العام بعاملين هما: حجم الدخل القومي عند مستوى قريب من التشغيل الكامل للموارد، وطبيعة النظام الضريبي وأثره على الكفاية الحدية لرأس المال والميل الحدي للاستهلاك⁽⁴⁾، وتتمثل قاعدة الدين العام في المعادلة الآتية:

1) Charles Wyplosz, Fiscal Rules: Theoretical Issues and Historical Experiences, The Graduate Institute, Geneva, 2011, p2.

1) Antonio C. David, Alexandre Nguyen-Duong and Hoda Selim, Strengthening the WAEMU Regional Fiscal Framework, IMF Working Paper – African Department, MAR 2022, p16.

3) حسان بن موسى، جبارة مراد، فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (200-2020)، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد (5)، العدد (1)، 2022، ص214.

4) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص409.

$$\text{قاعدة الدين العام} = \frac{\text{إجمالي الدين العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

4- قاعدة العجز أو الفائض بالموازنة: تعد الموازنة العامة من أهم الأدوات التي تهتم بها الحكومات ومن خلالها يتم التعرف على المركز المالي للدولة، فعندما تكون الإيرادات العامة أعلى من النفقات العامة فإن ذلك يدل على وجود فائض في الموازنة العامة، والعكس صحيح عندما تكون النفقات العامة أعلى من الإيرادات العامة فيشير ذلك إلى وجود العجز في الموازنة العامة، وبموجب هذه القاعدة فإنها تستهدف تقليص عجز الموازنة إلى مستويات مقبولة من خلال ضبط الإنفاق وترشيده ورفع كفاءته إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والمحاولة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، لأن زيادة العجز سيلغي تأثير الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب على الطلب الكلي لأن الديون تتطلب أموالاً كثيرة لتغطيتها؛ فضلاً عن المزاومة للقطاع الخاص مما يؤدي ذلك إلى الحد من فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾، وتتمثل قاعدة العجز أو الفائض في المعادلة الآتية:

$$\text{قاعدة العجز أو الفائض} = \frac{\text{العجز أو الفائض في الموازنة العامة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

5- القاعدة الذهبية: تم اقتراح الاعتماد على القاعدة الذهبية التي تنص على أن لا تتجاوز الزيادة السنوية في رصيد الدين العام قيمة صافي الاستثمار السنوي، بمعنى أن الحكومة لا تقترض إلا لتغطية الإنفاق الاستثماري، ولقد عُدت المدرسة الكلاسيكية أن القروض لا تعد مصدراً حقيقياً من مصادر الإيرادات وإنما يعد وسيلة مستعجلة للحصول على الإيرادات، وأنه سيتم إطفائها من الرسوم والضرائب، لذلك يعد القرض ضريبة مؤجلة يتحملها الجيل القادم، لذلك لا يسمح الكلاسيكيون بالقروض ما لم يتم الاستفادة منه في الأجيال القادمة من منافع النفقات العامة التي استعمل حصيلة القرض في تمويلها⁽²⁾، وتمثل القاعدة الذهبية بالمعادلة الآتية:

$$\text{القاعدة الذهبية} = \frac{\text{العجز أو الفائض في الموازنة العامة}}{\text{النفقات الرأسمالية}} \times 100$$

خامساً: العلاقة النظرية بين الاستقرار النقدي وقواعد السياسة المالية.

1- تأثير قاعدة النفقات على معدلات التضخم وسعر الصرف: يمكن بيان أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم، إذ تؤثر عليه وفقاً للسياسة المالية المتبعة للتحكم في المستوى العام للأسعار لمعالجة الفجوات التضخمية أو الانكماشية حسب النشاط الاقتصادي وطبيعة البلد مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي حتى يكون الأثر فعال، فمثلاً إذا تُوسّع في الإنفاق عن طريق التمويل بالتضخم أو عن طريق القروض والجهاز الإنتاجي للبلد غير مرّن يؤدي إلى زيادة الفجوة التضخمية وارتفاع المعدل العام للأسعار، أما إذا تم تمويله عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام

(1) عماد محمد علي، محمد شهاب أحمد، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط المالي والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (15)، العدد (62)، 2018، ص 108-109.
(2) كمال أمين الوصال، ثقب وجيوب "بحث في اسباب اهدار المال العام في مصر"، الطبعة الاولى، دار ابن رشد، مصر، 2018، ص 213-214.

فان المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل⁽¹⁾، ومن ثم، تكون العلاقة بين قاعدة النفقات والتضخم طردية لكن بدرجة تأثير مختلفة، لذا زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات المستوردة، وهذا يزيد من الطلب على العملة الأجنبية لشراء السلع، وزيادة الطلب على العملة الأجنبية يقابله ارتفاع بالمعروض العملة المحلية، ما يعكس انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

2- تأثير قاعدة الإيرادات على التضخم وسعر الصرف: العلاقة بين الإيرادات والتضخم ليست علاقة مباشرة وبسيطة، فهناك عوامل عديدة تؤثر وتتأثر بها، فيمكن أن يساعد ارتفاع الإيرادات الحكومية في كبح جماح التضخم عن طريق تقليل العجز المالي ومن ثم، تقليل الحاجة إلى الاقتراض أو إصدار عملة جديدة، كذلك زيادة القدرة الشرائية من خلال خفض الضرائب ومن ثم، زيادة دخل الأفراد والشركات، كما يمكن توجيه الإيرادات الإضافية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، ومن ثم يزيد من الإنتاجية مما يساعد في كبح جماح التضخم، وتكون العلاقة بين قاعدة الإيرادات والتضخم علاقة طردية.

كما إن ارتفاع الإيرادات سواء كانت من الضرائب أو من مصادر أخرى النفط، فإن ذلك يزيد من قدرتها على شراء والحصول على العملات الأجنبية، مما يزيد الطلب على هذه العملات، ومن ثم، يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية في السوق، مما يدفع قيمتها للارتفاع، كما أن ارتفاع الإيرادات الموازنة تعكس قوة الاقتصاد واستقراره، مما يجذب المستثمرين الأجانب ويزيد من الطلب على العملة المحلية، بشكل عام.

يمكن القول إن ارتفاع الإيرادات الحكومية تميل إلى دعم قيمة العملة المحلية ومع ذلك، فإن التأثير الدقيق لهذه الزيادة يعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك هيكل الإيرادات (إيرادات نفط، ضرائب، رسوم، الخ)، واستعمالها (إنفاق تشغيلي، استثمار، سداد ديون)، والسياسات الاقتصادية المتبعة.

3- تأثير قاعدة عجز الموازنة على التضخم وسعر الصرف: لتوضيح العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم، يجب معرفة المصدر الذي عن طريقه يتم تمويل العجز، إذ هنالك ثلاثة مصادر هي: (الإصدار النقدي، الاقتراض الداخلي، الاقتراض الخارجي) فتختلف درجة تأثير كل مصدر على علاقة، فعندما يتم تمويل العجز عن طريق إصدار عملة جديدة، الذي تم توضيحه سابقاً، يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ومن ثم، زيادة الطلب الكلي، مما يزيد من الأسعار (ارتفاع التضخم)، أما تمويل عن طريق القروض الداخلية، يؤدي إلى نمو العجز نتيجة دفع فوائد الدين العام وهي لا تؤدي إلى تضخم وإنما تؤدي إلى سحب القوة الشرائية الزائدة، أما القروض الخارجية فيؤدي إلى رفع معدلات التضخم من خلال رفع الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق زيادة الاستثمار والإنفاق الحكومي.

أما عندما نتكلم عن علاقة بين العجز وسعر الصرف، سنركز على تمويل عن طريق الاقتراض الخارجي، إذ يعد أكثر تأثيراً على سعر الصرف من المصادر الأخرى، فالأقتراض من الخارج قد يؤدي زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة نتيجة لزيادة الدخل القابل للتصرف، إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة الضغط على سعر الصرف المحلي، وكذلك عند سداد أقساط القروض الخارجية، يتم تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية، مما يزيد من عرض العملة المحلية في السوق ويضغط على قيمته، لذا يمكن القول إن القروض الخارجية قد تؤدي إلى تراجع

(1) هواري سفيان ونقال فاطمة، أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (5)، العدد (1)، 2021، ص77.

سعر الصرف إذا لم تدرُ بشكل حكيم، وعلية يجب على الحكومات أن تتخذ قرارات مدروسة بشأن حجم ووجهة القروض الخارجية، وأن تتبع سياسات اقتصادية مناسبة للحد من آثاره السلبية.

4- تأثير قاعدة الدين العام على معدلات التضخم وسعر الصرف: إن طبيعة العلاقة بين الدين العام ومعدلات التضخم، فهما مرتبطان بشكل وثيق، إذ يؤثر زيادة أحدهما على الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ للدين العام مصادر عديدة تلجأ إليها الحكومة للحصول على اقتراض من أجل تغطية نفقاتها وتنفيذ برامجها الحكومية، ويتباين هذا التأثير بتباين الأهداف المرجو تحقيقها.

فعند الاقتراض الحكومة من البنك المركزي فإنه يزيد مباشرة من العرض النقدي من خلال قدرة البنك المركزي على إصدار العملة التي هي جزء من عرض النقد وكذلك بصورة غير مباشرة من خلال زيادة الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية ومن ثم، التوسع في خلق الائتمان المصرفي في صورة ودائع جارية التي هي الأخرى تشكل جزءاً من عرض النقد⁽¹⁾، وكذلك هو الحال عندما تلجأ الحكومة إلى الإصدار النقدي الجديد، وهو الملجأ الأخير لتمويل عجز الموازنة، ويمثل الخيار الأكثر سهولة وبنفس الوقت الأكثر خطورة؛ إذ ينجم عنه ارتفاع في الضغوط التضخمية الذي ينعكس سلباً على الاستقرار النقدي، فأى زيادة في المعروض النقدي يجب أن يقابلها زيادة في المعروض السلعي وهذا يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي، أما عند الاقتراض من الأفراد أو مؤسسات الخاصة، فيكون تأثيرها على معدلات التضخم أقل من القنوات الأخرى. مما سبق وبصورة عامة تكون العلاقة طردية بين قاعدة الدين العام ومعدلات التضخم.

أما العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف يختلف تأثيرها حسب نوع الاقتراض، فالاقتراض الخارجي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لسداد الديون وخدمتها، مما يضع ضغطاً هبوطياً على قيمة العملة المحلية. أما الاقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة التضخم، مما يدفع المستثمرين إلى تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية أكثر استقراراً، ومن ثم، يزيد من العرض على العملة المحلية ويقلل من الطلب عليها، بصورة عامة فإن ارتفاع الدين العام يؤدي إلى فقدان الثقة في قدرة الحكومة على سداد ديونها، مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى سحب استثماراتهم، مما يزيد من العرض على العملة المحلية، ويقلل من الطلب عليها.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات الاستقرار النقدي وقواعد السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2023)

أولاً: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي:

يعد الاستقرار النقدي جوهر الاستقرار الاقتصادي؛ ولا سيما في اقتصاد يعتمد على العوائد النفطية كمورد رئيسي للنتائج المحلي الإجمالي، وتشير بيانات الجدول (1) إلى أن معدل التضخم سجل ارتفاعاً واضحاً خلال عام 2006 إذ بلغ (53.2%)، ويعود السبب لهذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وسبب في حدوث عجز في الطاقة وتجهيز الوقود مما أثر سلباً في التكاليف الإنتاجية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، ارتفاع الطلب الكلي والانفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، وكذلك تدهور الوضع الأمني في البلد والاختلال الهيكلي للقطاعات الاقتصادية، ثم أخذت معدلات التضخم بالهبوط؛ ولا سيما خلال عامي (2014-2019) فقد بلغت (2.23%)، (0.2%) على التوالي، ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات التقشفية والنقدية التي اتخذتها الحكومة لمعالجة

(1) عوض فاضل إسماعيل، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، 2003، ص 508.

العجز المالي وكبح جماح التضخم، ثم ارتفعت معدلات التضخم خلال المدة (2021-2023) إذ بلغت (6%)، (4.5%) على التوالي نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية.

كما يلحظ من خلال بيانات الجدول (1) التي توضح تطور سعر الصرف السوقي، فقد فرزت الاتجاهات السعرية المتصاعدة انعكاسات خطيرة على القوة الشرائية للدينار العراقي، ما أدى إلى الاختلال بين القوى المناطة بالعرض والطلب على العملة الدينار العراقي والعملة الأجنبية تدهور كبير وخطير لهذا السعر في السوق الموازية، إذ أدى الإصدار النقدي المتزايد والناشئ عن عوامل مالية الذي وضغوط مصرفية جراء تزايد العجز في الموازنة العامة إلى تنامي عرض العملة العراقية بشكل واسع جداً، تزامن مع الطلب الشديد على العملات الأجنبية ولاسيما الدولار لتغطية التكاليف الاستيرادية أو بدافع الاكتناز والمضاربة والتهريب في الوقت الذي شهد فيه الدولار شحة من السوق بسبب توقف تصدير النفط الذي أدى إلى استنزاف الاحتياطات الأجنبية، فضلاً عن تجميد الأرصدة العراقية من العملة الأجنبية المودعة في الخارج⁽¹⁾، وقد عملت نافذة بيع العملة على استقرار سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، فقد عملت المزادات اليومية على استقرار سعر الصرف ورفع قيمة الدينار العراقي بوصفها هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية في السيطرة على التقلبات السعرية، وقد انخفض سعر الصرف خلال المدة (2011-2009) نتيجة لزيادة الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي ما يقارب (60) مليار دولار، كما ويلاحظ ارتفاع سعر الصرف في السنوات الأخيرة من البحث نتيجة لمجموعة من الإجراءات المتخذة من لدن البنك المركزي؛ بسبب اضطرابات في مزاد بيع العملة.

أولاً: تحليل تطور القواعد المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

إن قواعد السياسة المالية هي حصيلة لقسمة (المتغيرات الاقتصادية / الناتج المحلي الإجمالي) $\times 100$ ، وهي بذلك توضح نسب هذه المتغيرات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تحليل تطورات القواعد المالية الخمسة في الاقتصاد العراقي كالآتي:

أولاً- قاعدة النفقات العامة /GDP %: إن النسب المسموح بها لهذه القاعدة هي (30-35%)، إذ إن نسب هذه القاعدة تجاوز الحد المسموح به التي حددت من لدن الخبير الأمريكي كراس عام 1996⁽²⁾، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) أن النفقات العامة قد شهدت ارتفاعاً خلال المدة (2008-2014) نتيجة لارتفاع الإنفاق العام الناتج عن زيادة رواتب الموظفين والإنفاق على المشاريع الوهمية، في حين نلاحظ انخفاض الإنفاق العام خلال المدة (2015-2018) نتيجة السياسة التقشفية التي تبنتها الدولة من خلال تخفيض الإنفاق العام وفرض الضرائب على المواطنين، في عام 2019 ارتفعت نسبة القاعدة لتبلغ (40.456%) نتيجة ارتفاع النفقات العامة نظراً لزيادة الإيرادات المرتبطة بالعوائد النفطية، ولكنها انخفضت في عام 2020 نتيجة أزمة كوفيد-10 التي تسببت بانخفاض أسعار النفط عالمياً، واستمرت بالانخفاض نتيجة ارتفاع الإنفاق العام الناتج من توظيف شرائح كبيرة من أبناء المجتمع، وعاودت على الارتفاع في عام 2023 نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية.

(1) عبد العزيز حويش الجبوري وهالة صاحب ابراهيم، تطور وظائف المصارف التجارية في ضوء المتغيرات البيئية الدولية مع اشارة إلى البنك المركزي العراقي، المؤتمر المصرفي الثاني، البنك المركزي العراقي 2002، ص14.

(2) عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي وأثره على السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة مركز المستنصرية الدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 39، 2012، ص9.

ثانياً: قاعدة الإيرادات العامة / GDP %: يعد الاقتصاد العراقي أحادي الجانب؛ لأنه يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة 95%، لذلك ترتبط الإيرادات العامة بأسعار النفط العالمية، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) ارتفاع نسبة القاعدة الثانية عام 2004 لتبلغ (61.968%) نتيجة ارتفاع العوائد النفطية بسبب رفع العقوبات الاقتصادي المفروضة على صادرات العراق منذ تسعينات القرن الماضي، وشهدت القاعدة انخفاضاً خلال المدة (2014-2017)؛ بسبب الحرب التي شهدتها البلد ضد العصابات الإجرامية والتي سببت بانخفاض صادرات البلد من النفط فانخفضت على أثرها الإيرادات العامة، كما يلاحظ انخفاض نسبة القاعدة عام 2020 لتبلغ (29.305%) نتيجة أزمة كوفيد-19 التي تسببت في انخفاض أسعار النفط عالمياً، ثم يلاحظ تعافي نسب القاعدة خلال عامي (2022-2023)؛ بسبب ارتفاع الإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

ثالثاً: قاعدة الدين العام / GDP %: إن النسب المسموح بها لهذه القاعدة (60%) يلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) انخفاض الدين العام خلال عام 2010 ليبلغ (17.846%) نتيجة لتحسن الاقتصاد وتسديد جزء من الديون للبلدان والمنظمات خارج نادي باريس، واستمر الانخفاض حتى عام 2013 لتحقيق قاعدة الدين العام أدنى نسبة لها إذ بلغت (7.679%)، وفي عام 2014 ارتفع الدين العام بسبب ارتفاع الدين الداخلي إلى الضعف بسبب ارتفاع النفقات العسكرية وانخفاض الإيرادات، وفي عام 2017 ارتفعت قاعدة الدين العام لتبلغ (35.143%) نتيجة لارتفاع الدين الخارجي بسبب الديون المترتبة للبلدان على الحكومة العراقية، وإن سبب الديون هو شراء الأسلحة والعتاد لمواجهة العصابات الإرهابية والإنفاق على عمليات إيواء النازحين من المدن التي سيطرت عليها المجاميع الإرهابية، وفي عام 2020 سجلت قاعدة الدين العام ارتفاعاً بنسبة (30.300%) نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع النفقات العامة مما تسبب بوجود عجز في الموازنة العامة، واستمرت القاعدة بتسجيل نسباً منخفضة خلال الثلاث سنوات الأخيرة من البحث.

رابعاً: قاعدة العجز والفائض / GDP %: تعكس هذه القاعدة نشاط الإدارة الحكومية من خلال تقديم الخدمات العامة وصيانة البنى الارتكازية لمختلف القطاعات الاقتصادية، إذ إن هذه الوظائف هي واحدة من وظائف الموازنة العامة، فعند تتبع مسار تطور القاعدة من خلال بيانات الجدول (1) يلاحظ بأن نسب هذه القاعدة متذبذبة وأغلبها نسب سالبة وهذا يدل على ارتفاع عجز الموازنة العامة خلال المدة (2009-2013) سجلت القاعدة نسباً سالبة مما يدل على ارتفاع العجز في الموازنة العامة نتيجة الأزمة العالمية التي ألقت بضلالها على اقتصادات العالم أجمع، كما ويلاحظ بأن العجز والفائض في الموازنة نتيجة أسعار النفط والوضع الأمني في البلد.

خامساً: القاعدة الذهبية: يلحظ من خلال بيانات الجدول (1) إن نسب القاعدة الذهبية منخفضة جداً أو سالبة وذلك بسبب ارتفاع قيمة النفقات الاستهلاكية عن النفقات الاستثمارية فلن يشهد العراق تطوراً كبيراً في مجال الاستثمارات وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني للبلد؛ إذ إن سبب ارتفاع نسب الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض نسب الإنفاق الاستثماري يعود إلى دخول العصابات الإجرامية وما تبعه من زيادة الإنفاق على الجوانب العسكرية؛ فضلاً عن الإعانات والمساعدات التي تقدم للنازحين؛ وغيرها من هذه التبعات أي أن النفقات اتجهت للتزايد لصالح الجانب الاستهلاكي عن الجانب الاستثماري، لقد سجلت القاعدة الذهبية أدنى نسبة لها عام 2010 لتبلغ (-0.283%)، في حين سجلت القاعدة ارتفاعاً واضحاً عام 2016 إذ بلغت (79.641%) نتيجة الاستقرار الأمني للبلد، وانخفضت نسب القاعدة الذهبية خلال عامي (2017-2018) لتبلغ (-21.387%، -185.934%) على التوالي، وأخذت تتذبذب بعدها بين

الارتفاع والانخفاض بحسب الوضع الأمني للبلد وبحسب أسعار النفط حتى بلغت عام 2023 (69.161%) وهي نسبة جيدة نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي تنعكس على قيمة الإنفاق العام للبلد.

جدول (1)

تطور القواعد المالية ومعدلات التضخم وسعر الصرف السوقي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

السنوات	GDP	النفقات العامة/GDP %	الإيرادات العامة/GDP %	نسبة الدين العام/GDP %	العجز والفائض/GDP %	القاعدة الذهبية العجز او الفائض في الموازنة العامة النفقات/الرأسمالية %	معدل التضخم %	سعر الصرف السوقي
2004	53235359	29.9	61.968	170.548	9.314	-28.907	27	1453
2005	73533599	35.868	55.081	79.864	-1.637	-309.004	36.9	1472
2006	95587955	39.225	51.320	39.408	-	-195.333	53.2	1475
2007	111455813	35.268	49.315	32.369	-	-237.635	30.83	1267
2008	157026062	42.845	51.108	23.185	-	-86.638	2.7	1203
2009	130643200	42.551	42.286	21.723	-8.263	3.588	-2.8	1182
2010	162064566	43.275	43.303	17.846	0.265	-0.283	2.4	1185
2011	217326907	36.239	50.066	12.865	-0.027	-168.511	5.6	1196
2012	254225491	41.357	47.130	9.988	13.827	-50.005	6.1	1233

1232	1.9	13.094	-5.773	7.679	41.610	43.543	273587529	2013
1214	2.23	22.788	1.933	10.563	39.570	42.606	266332655	2014
1247	1.39	21.155	3.036	26.730	34.143	36.160	194680972	2015
1275	0.5	79.641	2.017	31.800	27.630	34.057	196924142	2016
1258	0.2	-21.387	6.428	35.143	35.644	34.056	221665710	2017
1209	0.4	-185.934	-1.589	27.142	39.629	30.073	268918874	2018
1196	-0.2	17.015	-9.556	24.864	38.952	40.456	276157868	2019
1234	0.6	401.469	1.505	30.300	29.305	35.279	215661517	2020
1474	6	-142.382	5.974	21.115	36.221	34.152	301152819	2021
1483	5	-555.078	-2.069	17.367	42.212	30.533	383064152	2022
1482	4.5	69.161	11.679	20.477	41.110	43.156	330046390	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، ودائرة الحسابات الختامية لسنوات مختلفة.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة.

المطلب الثالث: نتائج تقدير قواعد السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار النقدي

لقد استعملت بيانات ربع سنوية للمدة (2004-2023) وحُصِّل على البيانات من نشرات البنك المركزي العراقي على الموقع الرسمي (<https://www.cbi.iq>) من أجل قياس أثر قواعد السياسة المالية على الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، وتشمل متغيرات قواعد السياسة المالية والاستقرار النقدي على الآتي:

جدول (2) ترميز متغيرات البحث

المتغيرات المستقلة		المتغيرات التابعة	
الدلالة	رمز المتغير	الدلالة	رمز المتغير
نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	X1	معدل التضخم	Y1

Y2	سعر الصرف الموازي	X2	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
		X3	العجز والفائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي
		X4	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
		X5	فائض أو عجز الموازنة إلى النفقات الرأسمالية (القاعدة الذهبية)

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول (3) (Phillips-Perron Test)

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
Y1 في المستوى	P.P	-2.7647	-2.1670	0.9005	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.6080	0.5008	0.9002	
Y1 في الفرق الأول	P.P	-8.0177	-9.4634	-8.7749	ساكنة
	الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	
Y2 في المستوى	P.P	-1.9057	-1.8367	-0.4004	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.3282	0.6774	0.5364	
Y2 في الفرق الأول	P.P	-8.7244	-8.8225	-8.7749	ساكنة
	الاحتمالية	0.0004	0.0000	0.0000	
X1 في المستوى	P.P	-3.9055	-3.7148	-1.0946	ساكنة
	الاحتمالية	0.0031	0.0270	0.2460	
X2 في المستوى	P.P	-3.2214	-3.5708	-3.1483	ساكنة
	الاحتمالية	0.0224	0.0389	0.0020	
X3 في المستوى	P.P	--4.4019	-5.0394	-4.6262	ساكنة

	الاحتمالية	0.0006	0.0005	0.0000	
X4 في المستوى	P.P	-2.8681	-2.9851	-2.2939	ساكنة
	الاحتمالية	0.0537	0.1429	0.0219	
X5 في المستوى	P.P	-2.9082	-2.9703	-2.4602	ساكنة
	الاحتمالية	0.0489	0.1471	0.0143	

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مُخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

تشير نتائج اختبار السكون من خلال الجدول (3) المتغيرات التابعة تكون سكونها في الفرق الأول والمتغيرات التفسيرية يكون سكونها عند المستوى الأصلي، لذا يعد نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزع (ARDL) أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة وسكون المتغيرات.

النموذج الأول: أثر قواعد السياسة المالية على مؤشر الاستقرار النقدي (معدل التضخم)

من أجل قياس أثر قواعد السياسة المالية على معدل التضخم كمؤشر للاستقرار النقدي الداخلي في الاقتصاد العراقي.

جدول (4) نتائج التقدير الأولى للعلاقة بين قواعد السياسة المالية ومعدل التضخم

Dependent Variable: Y1 Method: ARDL Date: 08/25/24 Time: 15:03 Sample (adjusted): 2005Q1 2023Q4 Included observations: 76 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5 Fixed regressors: C Number of models evaluated: 12500 Selected Model: ARDL(1, 0, 4, 1, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.804431	0.047179	17.05061	0.0000
X1	0.472637	0.172072	2.746736	0.0078
X2	-0.268282	0.197868	-1.355860	0.1800
X2(-1)	0.455853	0.196051	2.325172	0.0233
X2(-2)	2.55E-15	0.054532	4.68E-14	1.0000
X2(-3)	-8.06E-15	0.054532	-1.48E-13	1.0000
X2(-4)	-0.142808	0.050662	-2.818836	0.0064
X3	-0.118733	0.211105	-0.562434	0.5758
X3(-1)	0.259208	0.195349	1.326896	0.1893
X4	0.048080	0.057200	0.840562	0.4038
X4(-1)	-0.109215	0.054595	-2.000444	0.0498
X5	-0.003059	0.001813	-1.687139	0.0965
C	7.090723	7.206189	0.983977	0.3289
R-squared	0.962239	Mean dependent var	112.5737	
Adjusted R-squared	0.955046	S.D. dependent var	22.23671	
S.E. of regression	4.714702	Akaike info criterion	6.093755	
Sum squared resid	1400.390	Schwarz criterion	6.492433	
Log likelihood	-218.5627	Hannan-Quinn criter.	6.253086	
F-statistic	133.7813	Durbin-Watson stat	1.873838	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مُخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

يوضّح الجدول (4) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) واختيار النموذج الأمثل (0,1,1,4,0,1) بالاعتماد على اختبار (AIC).

جدول (5) نتائج اختبار الحدود بين قواعد السياسة المالية ومعدل التضخم

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.349540	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

يوضّح الجدول (5) نتائج اختبار الحدود التكامل المشترك، حيث هناك علاقة توازنية بين كل من قواعد السياسة المالية ومؤشر الاستقرار النقدي (معدل التضخم) بالاعتماد على قيمة إحصائية (F) المحسوبة وتساوي (3.349)، وهي أكبر من القيم الحرجة عند حدّها الأعلى عند مستوى (1%، 5%، 10%) فهي تعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

جدول (6) معامل تصحيح الخطأ والمقدّرات القصيرة والطويلة الأمد لقواعد السياسة المالية ومعدل التضخم

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(Y1) Selected Model: ARDL(1, 0, 4, 1, 1, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 08/25/24 Time: 15:15 Sample: 2004Q1 2023Q4 Included observations: 76				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X2)	-0.268282	0.176049	-1.523903	0.1325
D(X2(-1))	0.142808	0.046387	3.078644	0.0031
D(X2(-2))	0.142808	0.046387	3.078644	0.0031
D(X2(-3))	0.142808	0.046387	3.078644	0.0031
D(X3)	-0.118733	0.173076	-0.686012	0.4952
D(X4)	0.048080	0.051058	0.941683	0.3500
CointEq(-1)*	-0.195569	0.038593	-5.067524	0.0000
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	2.416734	0.803860	3.006413	0.0038
X2	0.228888	0.358090	0.639192	0.5250
X3	0.718292	0.451510	1.590867	0.1166
X4	-0.312601	0.141706	-2.205988	0.0310
X5	-0.015639	0.008719	-1.793773	0.0776
C	36.25697	33.91203	1.069148	0.2891
EC = Y1 - (2.4167*X1 + 0.2289*X2 + 0.7183*X3 -0.3126*X4 -0.0156*X5 + 36.2570)				

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

يظهر الجدول (6) أنَّ معامل تصحيح الخطأ (1- Conit Eq) يكون سالباً وهي معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%، 5%، 10%)، الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات الحاصلة في الأمد القصير باتجاه إعادة التوازن في الأمد الطويل، وهذا يؤشر أنه تمَّ تصحيح ما قيمته (19%) من الاختلال أو الانحراف قصير الأمد في المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة إلى السنة الحالية، كما هناك توازن طويل الأمد بين نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_1) ومؤشر الاستقرار النقدي (معدل التضخم)، وهذا يمكن تفسيره من خلال التركيب الهيكلي للإنفاق الحكومي يؤثر بشكل كبير على مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي، فالإنفاق الاستهلاكي المباشر يزيد من الطلب الكلي ويدفع الأسعار إلى الارتفاع ثم حدوث التضخم، ووجود توازن طويل الأمد بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_4) ومؤشر الاستقرار النقدي (معدل التضخم)، وهذا يمكن تفسيره من خلال آلية توظيف الدين في زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتأمين الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي مما يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي، مما يدفع الأسعار للارتفاع فوق مستوياتها الطبيعية مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبنهاية زيادة معدل التضخم، وكذلك وجود علاقة طويلة الأمد بين فائض أو عجز الموازنة إلى النفقات الرأسمالية (X_5)، وهذا يعود كون إن زيادة الإنفاق الرأسمالي في العراق يتم بشكل غير فعال، مما يساهم بشكل غير مباشر في ارتفاع معدلات التضخم من خلال سوء إدارة هذه المشاريع وهدر الموارد الناتج عنها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا ينعكس بدوره على أسعار السلع والخدمات وثم زيادة التضخم في الاقتصاد.

فيما ظهرت النتائج عدم وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر معدل التضخم، إذ ظهرت معلمة (X_2) غير معنوية عند مستوى (1%، 5%، 10%)، وهذا يتوافق مع منطق واقع الاقتصاد العراقي؛ لأنَّ الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في كافة القطاعات الاقتصادية والاعتماد الشديد على مصدر ريعي وهو النفط الذي يشكل النسبة الأكبر في بنية الإيرادات مما تجعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط، وكذلك عدم وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين نسبة فائض وعجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر معدل التضخم، إذ ظهرت معلمة (X_3) غير معنوية عند مستوى (1%، 5%، 10%)، وهذا يمكن تفسيره من تمكن البنك المركزي من السيطرة على العرض النقدي خلال مدة البحث، مما حد من آثار عجز الموازنة على التضخم.

جدول (7) اختبار عدم تجانس تباين البواقي لقواعد السياسة المالية ومعدل التضخم

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.198385	Prob. F(1,73)	0.6573
Obs*R-squared	0.203268	Prob. Chi-Square(1)	0.6521

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

يوضَّح الجدول (7) نتائج اختبار (ARCH)، إذ ظهرت نتائج التباين الشرطي للبواقي للأنموذج المقدَّر غير متجانس انطلاقاً من قيمة كلٍّ من (F) و ($Obs \cdot R\text{-squared}$) غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدلُّ على إمكانية قبول الفرضية الصفرية التي تنصُّ على عدم تجانس تباين البواقي.

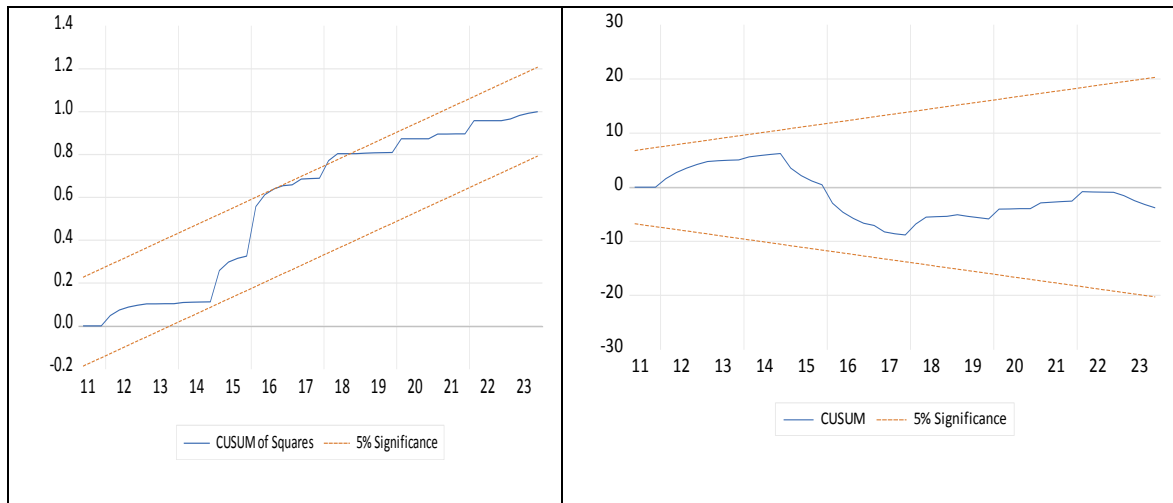
جدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) لقواعد السياسة المالية ومعدل التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.136494	Prob. F(2,61)	0.8727
Obs*R-squared	0.338601	Prob. Chi-Square(2)	0.8443

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews:12).

يبيّن الجدول (8) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال قيمة (Obs*R-squared(F)، التي ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية تكون أكبر من (5%)، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

الشكل (1) المجموع التراكمي للبواقي المتابع لقواعد السياسة المالية ومعدل التضخم



المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

للتأكد من خلوّ البيانات المستخدمة في هذه البحث من وجود أيّ تغيّرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك استعمل اختباران هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)، ويلاحظ من الشكل (1) أنّ خط الاختبار قد وقع داخل الحدود الثقة عند مستوى معنوية (5%)، وهذا ما يؤكّد سكون مَعْلَمَات النموذج المقدّر (ARDL) قصيرة الأجل وطويلة الأجل هيكلية عبر الزمن.

النموذج الثاني: أثر قواعد السياسة المالية على مؤشر الاستقرار النقدي (سعر الصرف)

أنّ تقدير أثر قواعد السياسة المالية على مؤشر سعر الصرف الذي يعبر عن مؤشر الاستقرار النقدي الخارجي كما يلي.

جدول (9) نتائج التقدير الأولى للعلاقة بين قواعد السياسة المالية وسعر الصرف

Dependent Variable: Y2 Method: ARDL Date: 08/25/24 Time: 17:15 Sample (adjusted): 2005Q1 2023Q4 Included observations: 76 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5 Fixed regressors: C Number of models evaluated: 12500 Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 4, 4, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.320930	0.080237	3.999768	0.0002
X1	-6.756587	1.542242	-4.381016	0.0001
X1(-1)	0.594558	1.667297	0.356600	0.7228
X1(-2)	1.17E-12	1.660658	7.07E-13	1.0000
X1(-3)	2.08E-13	1.660658	1.26E-13	1.0000
X1(-4)	-5.646947	1.482540	-3.808969	0.0004
X2	-1.490223	1.420903	-1.048786	0.2990
X2(-1)	-0.441858	1.774380	-0.249021	0.8043
X2(-2)	8.74E-13	1.770937	4.94E-13	1.0000
X2(-3)	9.72E-13	1.770937	5.49E-13	1.0000
X2(-4)	4.530159	1.590881	2.847578	0.0063
X3	-2.805764	1.713320	-1.637619	0.1074
X3(-1)	-0.440367	1.907059	-0.230914	0.8183
X3(-2)	1.04E-12	1.903878	5.46E-13	1.0000
X3(-3)	1.01E-12	1.903878	5.30E-13	1.0000
X3(-4)	3.188035	1.685936	1.890959	0.0641
X4	-0.559524	0.370641	-1.509609	0.1371
X4(-1)	0.210062	0.468332	0.448533	0.6556
X4(-2)	-1.62E-13	0.465378	-3.49E-13	1.0000
X4(-3)	-2.68E-13	0.465378	-5.76E-13	1.0000
X4(-4)	-1.708234	0.433297	-3.942406	0.0002
X5	-0.018548	0.014317	-1.295531	0.2008
C	1314.019	148.5434	8.846027	0.0000
R-squared	0.946770	Mean dependent var	1284.263	
Adjusted R-squared	0.924674	S.D. dependent var	107.6408	
S.E. of regression	29.54264	Akaike info criterion	9.854368	
Sum squared resid	46256.68	Schwarz criterion	10.55972	
Log likelihood	-351.4660	Hannan-Quinn criter.	10.13626	
F-statistic	42.84875	Durbin-Watson stat	1.064264	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

يوضِّح الجدول (9) نتائج التقدير الأولى لنموذج (ARDL) وإنَّ النموذج الذي تمَّ اختياره هو من الرتبة (0،4،4،4،4،1) بالاعتماد على اختبار (AIC).

جدول (10) نتائج اختبار الحدود بين قواعد السياسة المالية وسعر الصرف

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.79527	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

تظهر النتائج من الجدول (10) أنَّ قيمة إحصائية (F) المحسوبة تساوي (11.795) وهي أكبر من القيم الحرجة عند حدّها الأعلى عند مستوى (10%,5%,1%) التي تعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، وهذا ما يعكس وجود توازن طويل الأمد بين الاستقرار النقدي (سعر الصرف) والمتغيرات قواعد السياسة المالية خلال مدّة البحث.

جدول (11) معامل تصحيح الخطأ والمقدّرات القصيرة والطويلة الأمد لقواعد السياسة المالية وسعر الصرف

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y2)				
Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 4, 4, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/25/24 Time: 17:43				
Sample: 2004Q1 2023Q4				
Included observations: 76				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-6.756587	1.224872	-5.516157	0.0000
D(X1(-1))	5.646947	1.259206	4.484532	0.0000
D(X1(-2))	5.646947	1.259206	4.484532	0.0000
D(X1(-3))	5.646947	1.259206	4.484532	0.0000
D(X2)	-1.490223	1.223957	-1.217546	0.2288
D(X2(-1))	-4.530159	1.277466	-3.546208	0.0008
D(X2(-2))	-4.530159	1.277466	-3.546208	0.0008
D(X2(-3))	-4.530159	1.277466	-3.546208	0.0008
D(X3)	-2.805764	1.348322	-2.080930	0.0423
D(X3(-1))	-3.188035	1.318576	-2.417785	0.0191
D(X3(-2))	-3.188035	1.318576	-2.417785	0.0191
D(X3(-3))	-3.188035	1.318576	-2.417785	0.0191
D(X4)	-0.559524	0.312048	-1.793067	0.0787
D(X4(-1))	1.708234	0.359199	4.755681	0.0000
D(X4(-2))	1.708234	0.359199	4.755681	0.0000
D(X4(-3))	1.708234	0.359199	4.755681	0.0000
CointEq(-1)*	-0.679070	0.070831	-9.587184	0.0000
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-17.38992	2.173637	-8.000378	0.0000
X2	3.825932	0.862269	4.437052	0.0000
X3	-0.085552	1.170278	-0.073104	0.9420
X4	-3.030166	0.299522	-10.11668	0.0000
X5	-0.027314	0.021054	-1.297338	0.2001
C	1935.026	92.98051	20.81109	0.0000
EC = Y2 - (-17.3899*X1 + 3.8259*X2 -0.0856*X3 -3.0302*X4 -0.0273*X5 + 1935.0261)				

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

يوضّح الجدول (11) أنَّ معامل تصحيح الخطأ (Conit Eq -1) يكون سالباً، وهي معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى (10%,5%,1%)، وهذا يؤشّر انه تم تصحيح ما قيمته (67%) من الانحراف قصير الأمد في المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة إلى السنة الحالية، فضلاً عن هناك علاقة توازن طويلة الأمد بين نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (X₁) ومؤشر الاستقرار النقدي (سعر الصرف) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسيره إن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبما إن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد العراقي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار لتغطية نقص الطلب الكلي من الخارج، وهذا ينعكس بارتفاع قيمة الدولار مقابل العملة المحلية، وظهرت علاقة توازن طويلة الأمد بين نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (X₂) ومؤشر الاستقرار النقدي (سعر الصرف)، وهذا يعود كون تعتمد الإيرادات في الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط وهذا يؤدي قدرة الحكومة للحصول على العملات الأجنبية من الدولار، مما يزيد عرض العملات الأجنبية من الدولار في السوق مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الموازي في الاقتصاد العراقي، ووجود علاقة توازن طويلة الأمد بين نسبة

الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_4) ومؤشر الاستقرار النقدي (سعر الصرف)، وهذا يعود في توظيف الدين العام في الاقتصاد العراقي في تأمين رواتب الموظفين مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا يحفز الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لشراء السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في الاقتصاد.

جدول (12) اختبار عدم تجانس تباين البواقي لقواعد السياسة المالية وسعر الصرف

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.030203	Prob. F(1,73)	0.8625
Obs*R-squared	0.031018	Prob. Chi-Square(1)	0.8602

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

يلاحظ من الجدول (12) نتائج اختبار (ARCH)، إذ ظهرت نتائج التباين الشرطي للبواقي للأنموذج المقدر غير متجانس انطلاقاً من قيمة كل من (F) و (Obs*R-squared) غير معنوية عند مستوى (5%)، لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد عدم تجانس تباين البواقي.

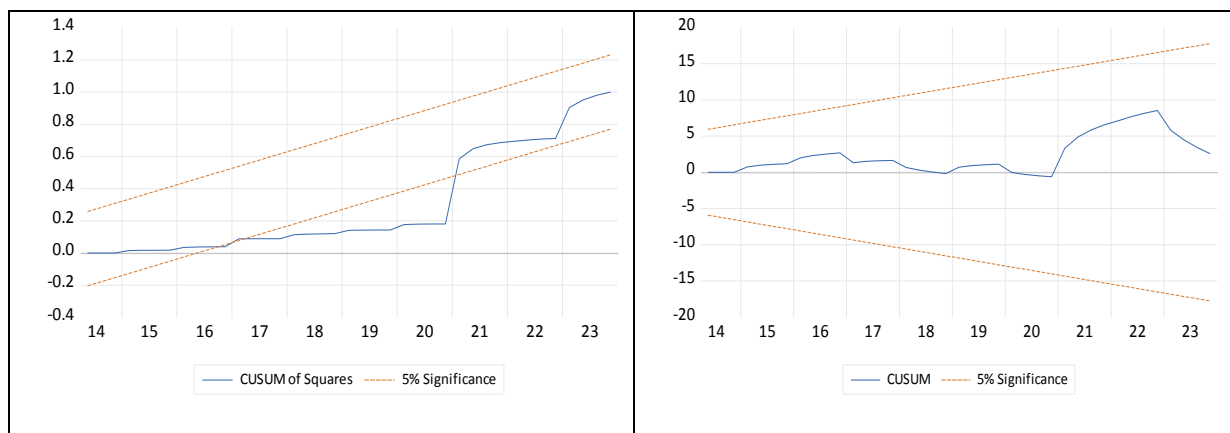
جدول (13) اختبار الارتباط الذاتي (LM) لقواعد السياسة المالية وسعر الصرف

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.137683	Prob. F(2,51)	0.6546
Obs*R-squared	0.147234	Prob. Chi-Square(2)	0.6354

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

يلاحظ من الجدول (13) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال قيمة (F) و (Obs*R-squared)، التي ظهرت غير معنوية عند مستوى معنوية تكون أكبر من (5%)، لذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على استقلالية الأخطاء ومن ثم عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

الشكل (2) المجموع التراكمي للبواقي المتابع لقواعد السياسة المالية وسعر الصرف



المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

يتضح من خلال الشكل (2) أن المعاملات المقدرة لأنموذج ARDL المستعمل مستقر هيكلياً عبر المدة محل البحث عبر اختبار (cusum) الذي يختبر التغير الهيكلي في الثابت ومتوسطات المتغيرات التفسيرية، حيث وقع الشكل البياني داخل حدود الثقة، بينما اختبار (cusum square) يختبر التغير الهيكلي في ميل المعامل (slopes coefficients) وتباين البواقي، إذ يلحظ خروج الشكل البياني خارج حدود الثقة عام 2017 حتى نصف من عام 2020، وهذا يعود نتيجة الإجراءات التقشفية التي اتبعتها الحكومة وازمة كورونا وانخفاض أسعار النفط التي أثرت على المتغيرات الاقتصادية محل البحث، وهذه حالة طبيعية تتأثر ميل المعامل عند حدوث أزمة وبعد النصف الثاني من عام 2020، وقع الشكل البياني داخل حدود الثقة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات البحث وانسجام في الأنموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

الاستنتاجات:

1. إن النفقات العامة قد شهدت ارتفاعاً بصورة متذبذبة خلال مدة البحث نتيجة لارتفاع الإنفاق العام الناتج عن زيادة رواتب الموظفين والإنفاق على المشاريع الوهمية على حساب تراجع النفقات الاستثمارية.
2. ارتفاع الإيرادات العامة المتأتية من العوائد النفطية بسبب رفع العقوبات الاقتصادي المفروضة على صادرات العراق بعد أحداث عام 2003، مما أدى إلى ضمور القطاعات غير النفطية الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة ثراء نقدي من دون أن يصاحبها تقدم حقيقي.
3. شهد الدين العام العراقي تدنّبات كبيرة خلال مدة البحث، فبعد انخفاض ملحوظ بين عامي 2010 و 2013 نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية وتسديد الديون، ارتفع بشكل حاد في عامي 2014 و 2017 بسبب تزايد النفقات العسكرية والإنسانية لمواجهة التحديات الأمنية.
4. إن نسب القاعدة الذهبية منخفضة جداً بسبب ارتفاع قيمة النفقات الاستهلاكية عن النفقات الاستثمارية فلن يشهد العراق تطوراً كبيراً في مجال الاستثمارات؛ وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني للبلاد خلال مدة البحث.
5. وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين قواعد السياسة المالية (نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فائض أو عجز الموازنة إلى النفقات الرأسمالية) وبين مؤشر التضخم المعبر عن الاستقرار النقدي كمتغير داخلي في الأمد الطويل.
6. كما هناك علاقة توازن طويلة الأمد بين قواعد السياسة المالية (نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فائض أو العجز الموازنة إلى النفقات الرأسمالية) وبين مؤشر سعر الصرف المعبر عن الاستقرار النقدي كمتغير خارجي في الأمد الطويل.

التوصيات:

1. تعزيز استقلالية البنك المركزي من خلال حماية البنك المركزي من التدخلات السياسية، وتمكينه من اتخاذ قرارات نقدية مستقلة تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد.
2. تطبيق سياسة نقدية حذرة يجب على البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية حذرة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم ومخاطر تغيرات سعر الصرف من خلال توسيع نطاق أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك المركزي،

بما في ذلك أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بالتنسيق مع السياسة المالية للمحافظة على قيمة العملة وتقليل من التقلبات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي.

3. تعزيز دور القطاع المصرفي يجب دعم القطاع المصرفي وتشجيعه على تقديم خدمات مصرفية متنوعة، بما في ذلك التمويل طويل الأمد للقطاعات الإنتاجية، مما يعزز من الاستقرار النقدي في الاقتصاد.
4. تطوير سوق السندات يجب تطوير سوق السندات المحلية، مما يوفر قنوات بديلة لتمويل العجز المالي، يمكن للحكومة أن تلجأ إلى إصدار السندات لجذب مدخرات الأفراد والمؤسسات، مما يخفف الضغط على الكتلة النقدية ويقلل من مخاطر التضخم، ومن ثم، تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد.
5. تنويع مصادر الدخل من خلال العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني والابتعاد عن الاعتماد المفرط على النفط، عبر تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية وزيادة الصادرات غير النفطية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى.

المصادر العربية:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة.
2. بيداء رزاق حسين، أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2003-2016، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (15)، العدد (63)، 2018.
3. حسان بن موسى، جبارة مراد، فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (200-2020)، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد (5)، العدد (1)، 2022.
4. خلف محمد حمد، يقين سماح صلاح، مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2017-2004)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (50)، 2020.
5. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
7. عبد الرحمن يسري احمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
8. عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي وأثره على السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 39، 2012.
9. عماد محمد علي، محمد شهاب أحمد، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط المالي والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (15)، العدد (62)، 2018.
10. عمر سعيدان، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي: دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009.
11. فيصل غازي فيصل، عبد الرزاق شبيب، واحمد حسين بتال، تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020، مجلة الريادة المال والاعمال، المجلد (4)، العدد (1)، 2023.
12. كمال أمين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي، بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.

13. كمال أمين الوصال، ثقب وجيوب "بحث في أسباب إهدار المال العام في مصر"، الطبعة الأولى، دار ابن رشد، مصر، 2018.
14. محمود محمد داغر، شاكر حمود صلال، تأثير السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة 1990-2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (9)، العدد (18)، 2017.
15. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، ودائرة الحسابات الختامية لسنوات مختلفة.
16. ولد موسى ابراهيم، قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في موريتانيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني ARDL خلال الفترة 1986-2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (13)، العدد (1)، 2023.

المصادر الأجنبية:

1. Ahmed Al-Darwish and others Saudi Arabia: Tackling Emerging Economic Challenges to Sustain Growth IMF 2015.
2. Antonio C. David, Alexandre Nguyen-Duong and Hoda Selim, Strengthening the WAEMU Regional Fiscal Framework, IMF Working Paper - African Department, MAR 2022.
3. Bernard Bernier, Yves Simov, Initiation a la Macroeconomie, Dunod, Paris, 7emeedition, 1998.
4. Carlo Cottarelli, Fiscal Rules, Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances- IMF Prepared by the Fiscal Affairs Department, 2009.
5. Charles Wyplosz, Fiscal Rules: Theoretical Issues and Historical Experiences, The Graduate Institute, Geneva, 2011
6. Martine Guerguil, Fiscal Rules and Small States: A Brief Overview, IMF, 2013.
7. Mohammad Mohidul Islam, Impacts of Monetary and Fiscal Policies on Price and Currency Stability in Bangladesh, International Journal of Business & Economic Studies, Year: 2024, Vol: 6, No: 1.
8. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Fiscal rules –in Government at a Glance, 2013.
9. Suzanne Kennedy and Janine Robbins, The Role of Fiscal Rules in Determining Fiscal Performance, Working Paper Department of Finance Canada, May 2003.